



كلية الحقوق
قسم القانون المدني

الغش في التحكيم

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث / عمار طلعت زايد مروان

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:
الأستاذ الدكتور / حمدي عبد الرحمن أحمد
رئيساً

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس

و عميد كلية الحقوق - جامعة المنوفية سابقاً

الأستاذ الدكتور / سيد أحمد محمود
عضوأً

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات

، كيل الكلية لشئون التعليم والطلاب - سابقاً

كلية الحقوق - جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور / سحر عبد الستار
عضوأً

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات

مشرفاً

كلية الحقوق جامعة المنوفية

م 2016



كلية الحقوق
قسم القانون المدني

صفحة العنوان

اسم الباحث : عمار طلعت زايد مروان
اسم الرسالة : الغش في التحكيم
الدرجة العلمية: الدكتوراه
القسم التابع لها: قسم قانون المرافعات
الكلية: الحقوق
الجامعة: جامعة عين شمس
سنة التخرج: _____
سنة المنهج: _____



لليه الحقوق

قسم القانون المدني

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: عمار طلعت زايد مروان

اسم الرسالة: الغش في إجرات التحكيم

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور / حمدي عبد الرحمن أحمد
رئيساً

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس
و عميد كلية الحقوق - جامعة المنوفية سابقاً

الأستاذ الدكتور / سيد أحمد محمود
و عضواً

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات
و كيل الكلية لشئون التعليم والطلاب - سابقاً
كلية الحقوق - جامعة عين شمس

مشرفاً

الأستاذ الدكتور / سحر عبد الستار
عضوًأ

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات
كلية الحقوق جامعة المنوفية
الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: /
موافقة مجلس الكلية موافقة جامعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالَّذِي وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَذْخُلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادَتِ الْمُصَالِحِينَ

اللَّهُمَّ
صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ
الْعَظِيمِ

آية 19 سوره النمل

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا وما كنا لننهدي لولا أن هدانا الله، والصلة
والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والمبعوث رحمة
للعالمين.

اللهم لك الحمد والشكر يا ذا الجلال والإكرام، اللهم لك الحمد
والشكر أنت نور السماوات والأرض، اللهم لك الحمد والشكر أنت قيوم
السموات والأرض، اللهم أنت الحق، ووعدك الحق، والجنة حق، والساعة
حق، فاللهم لك أسلمنا وبك آمنا، وعليك توكلنا، وإليك أربنا، فاغفر لنا ما
قدمنا وما أخرنا، أنت إلها لا إله إلا أنت سبحانه أنت الغفور الرحيم.

يقول رسول الله صلي الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر
الناس، ومن أسدى لكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تستطعوا، فادعوا له "
من هذا المنطلق الأخلاقي النبيل، والتوجيه النبوى الشريف، فإني
اتوجه بالشكر الجزيل، والثناء الخالص إلى،

الأستاذ الدكتور / حمدى عبد الرحمن، أستاذ القانون المدنى، وعميد
كلية حقوق المنوفية سابقاً، على تشريفه لى وموافقته على مناقشتي،

كما أتوجه بخالص الشكر والإمتنان إلى الأستاذ الدكتور / سيد أحمد محمود، أستاذ قانون الم Rafعات بحقوق عين شمس، ووكيل الكلية سابقاً، على موافقته على الإشراف على الرسالة، ومجهوده معى، وعدم تأخره على المناقشة رغم عنايء السفر.

ولا أنسى أن أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور / خالد حمدى عبد الرحمن أستاذ القانون المدنى، وعميد الكلية سابقاً، وذلك لتشريفه لى والموافقة على الإشراف.

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتوره / سحر عبد الستار ، أستاذ ورئيس قسم الم Rafعات، بالمنوفية، وذلك لموافقتها على مناقشتي.

واخير أتوجه بخالص الشكر وجزيل الإمتنان إلى كل من ساندونى من عائلتى الكرام فهم خير عونى لى، فالآم هى نبع الحنان ال ذى يطمئنى، والأخوة هم العزوة التى تقوينى، والزوجة هى السند الذى يدفعنى إلى الإستمرار، كم كنت أتمنى أن يكون والدى معى الأن لما له من فضل على لمشاركتى هذه اللحظة.

فجزيل الشكر والإمتنان لسيادتهم جميعاً، وأسأل الله تعالى لهم مزيداً من التوفيق والسداد، كما أسأل المولى " عز وجل " أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وان يتقبله مني بقبول حسن، وأن يحقق لنا جميعاً التوفيق والسداد في امور ديننا ودنيانا .

والحمد لله رب العالمين.

الباحث



كلية الحقوق

قسم القانون المدني

الغش

في

التحكيم

رسالة مقدمة

لنيل درجة

الدكتوراه

في الحقوق

من الباحث

عمار طلعت

زايد مروان

لجنة

المناقشة

والحكم

على الرسالة

أ.د. حمدي

عبد الرحمن

رئيساً

أ.د. سيد
أحمد محمد
مشرفًا وعضوًا
أ.د. سحر
عبد الستار
عضوًا
م 2016

مقدمة

أولاً: أهمية الموضوع:

يهيمن مبدأ حسن النية على كافة المعاملات المدنية والتجارية الأن، حيث يعد هذا المبدأ من أهم المبادئ القانونية والأخلاقية، ويهدف هذا المبدأ إلى تعامل الأفراد بكل نزاهة وأمانه وشرف.

ومبدأ حسن النية يجد تطبيقات له في كافة المجالات، وذلك سوا على مستوى القانون الموضوعي، أو على مستوى القانون الإجرائي، فمن جهة القانون الموضوعي نجد العديد من القواعد التي تهدف إلى إعلاء مبدأ حسن النية، من ذلك إبطال العقود للغلط أو التدليس.

أما على مستوى القانون الإجرائي فنجد أن القواعد تعلى من قيمة حسن النية من خلال السعي نحو منع الغش بكلفة صوره، وهذا الأمر هو ما ينطلى تحت لواء الأمانة الإجرائية، حيث تتضمن الأمانة الإجرائية العديد من المبادئ التي تعلى من حسن النية، ومن ضمنها منع الغش.

والغش في الإجراءات قد يكون أمام القضاء الرسمي للدولة، كما يتصور وجوده أمام الجهات الموازية، كهيئات التحكيم، وإذا كان الغش أمام القضاء مقبولاً إذ أن كثرة عدد القضايا وطول إجراءات التقاضي قد تدفع الأفراد إلى التحايل، وهذا ما يمكن مواجهته في ظل منظومة تابعة للدولة بكلفة السبل.

إلا أن الصعوبة تثور حال إنفاق الأطراف على التحكيم، حيث أن التحكيم كما يقال قضاء اتفاقى، فهو في بدايته اتفاق وفي نهايته

قضاء، وهنا تظهر العديد من أنواع الغش والتحايل سواء في الإتفاق أو خلال الإجراءات.

كما أن تطور فنون وممارسات التجارة الدولية الحديثة أدت إلى ظهور أنواع جديدة من المعاملات والعقود والتي لم يكن للفكر القانوني سابق عهد بها ، فهي غالباً ما تكون عقود مركبة وغير مسمة وتت صف بكونها طويلة الأجل و تثرها بالمتغيرات الاقتصادية ، الأمر الذي يبدو معه قصور القضاء التقليدي للدولة من الناحية الفنية تسوية تلك المشكلات والتي أثبت الواقع العملي أن البديل الملائم للقضاء الوطني هو التحكيم والذي عمل بعيداً عن قواعد القوانين الوطنية إلى ترسیخ مجموع من الحلول الفنية والقانونية التي تجاوب مع تطور وخصوصية عقود التجارة الدولية ، وهذا أيضاً ما قد يظهر أنماطاً جديدة للغش غير مألوفة أمام التحكيم.

ومفاد ما سبق أن التحكيم يتم بعيداً عن القضاء الوطني فإنه غش الخصوم في إجراءات التحكيم يكون أمراً وارداً ومتصوراً ، حيث يعد الغش في حد ذاته ظاهرة واسعة الانتشار في العلاقات القانونية بصورة عامة وفي إجراءات التحكيم بصورة خاصة ، بل أننا لا نغالى إذا قلنا أن القوانين الإجرائية والتي تهتم ب الإجراءات وتنظيمها أمام هيئات التحكيم هي المجال الخصب لظاهرة الغش الإجرائي.

حيث قد يعمد أطراف خصومة التحكيم إلى الغش والتلاعب بالإجراءات لإطالة أمد التقاضي أمام هيئات التحكيم أو لعرقلتها إضاراً بالطرف الآخر رغبة منهم في تحقيق منفعة أو لترتيب أوراقه للحصول على حكم يعلم أنه ليس من حقه.

وبعبارة أخرى نجد أن الطرف في خصومة التحكيم عندما يمارس حقه الإجرائي المخول له بموجب اتفاق التحكيم قد يعتمد الانحراف بسوء نية أو بقصد الإضرار بخصمه أو عرقلة سير العدالة ^آ، فيتخذ الغش صوراً عديدة فقد يكون في عقد الاختصاص أو في الإعلان أو المرافعة أو الحكم أو حتى عند الطعن بالبطلان عند حكم التحكيم ^(١).

وقد يصدر الغش من المحكم نفسه ويتحقق ذلك إذا خالف المحكم الالتزام بالحيدة التي يفرضها عليه القانون ^(٢) بل ويحيز قانون التحكيم المصري رد المحكم إذا ما قامت ظروف تثير شكوك حول حياده واستقلاله ^(٣) ومن أمثلة تحيز المحكم والتي تعد في حد ذاتها غشاً إجرائياً سماع أحد الأطراف دون إخطار الطرف الآخر أو سماع شهود أحد الأطراف في غيبة الطرف الآخر دون إخطاره أو رفض سماع أحد أطراف خصومة التحكيم دون مبرر قانوني ^(٤).

في نهاية التحدث عن أهمية موضوع البحث نجد أن انتشار الدعاوى الكيدية بما تحتويه في إجراءات كيدية ودفع كيدية بل وقد يصل الأمر إلى الكيدية والغش في إجراءات تنفيذ حكم التحكيم فأصبح

(آ) راجع نفس المعنى د/ سيد أحمد محمود: الغش الإجرائي (الغش في التقاضي والتنفيذ)، 1995، دار النهضة العربية، ص 3 وما بعدها.

() راجع د/ عبد الباسط جمبي: الإساءة في التقاضي والتنفيذ، محاضرات ألقاها على طلاب دبلوم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1978-1979، ص 3، مشار إليه في د. سيد محمود، المرجع السابق، ص 3.

(٢) المادة 16 فقرة (٣) من القانون المصري للتحكيم رقم 27 لسنة 1994.

(٣) المادة 18 فقرة (١) القانون المصري للتحكيم رقم 27 لسنة 1994.

(٤) د/ أبو العلا النمر، د/ قسمت الجداوي: المحكمون، "دراسة تحليلية لإعداد المحكم، دراسة خاصة لطلبة الدراسات العليا بجامعة الحقوق، مركز تحكيم حقوق عين شمس، دار أبو المجد للطباعة، ط 2003، ص 103.